طالبوا بتحديد مصير ١٧ ألف مفقود

أصدقاء لجنة أهالي المخطوفين أطلقوا حملة "من حقنا أن نعرف"

من اليمين: بول اشقر وحسانة جمال الدين ومنى حشيشو والنقيب بعلبكي ووداد حلواني والاب البر ابي عازار.

النواب شماس ولحود ومعوض وفارس، وامهات لمخطوفين. (وسام موسى)

بدت القاعة الكبرى في نقابة الصحافة امس في مأتم. احتلت جدرانها صور بالابيض والاسود، تروي عيون اصحابها جرائم أدارت لها الدولة ظهرها وتناساها المجتمع وطويت صفحتها، كأنها لم تكن.

شباب وصبايا ورجال اقتلعوا من حضن عائلاتهم، وانتهت الحرب ولم يعودوا. فهل قتلوا؟ واذا كانوا لا يزالون أحياء فأين هم؟ أسئلة يطرحها أهلهم واحباؤهم، وينتظرون. بعضهم فقد منذ ٢٥ عاما وآخرون منذ عام ١٩٨٤ لدى الاجتياح الاسرائيلي. وقد تنادى اهاليهم وأسسوا عام ١٩٨٣ "لجنة اهالي المخطوفين"، وراحوا يفتشون عنهم بكل الطرق، يدفعون الاموال للميليشيات ويراجعون المسؤولين في الدولة، ولا من يهديهم الى اولادهم.

وامس، اطلق اصدقاء اللجنة حملة بعنوان "من حقنا ان نعرف" في مؤتمر صحافي، مطالبين الدولة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية تحدد مصير ١٧ الف مفقود.

وحضر المؤتمر، الى الاصدقاء وأهالي المخطوفين، أحمد طبارة ممثلا رئيس الوزراء، والنواب نايلة معوض ونسيب لحود ومروان فارس وجميل شماس، والاب البر ابي عازار الذي تحدث باسم اصدقاء اللجنة قائلا: "قبل ٢٥ عاما اندلعت في لبنان حرب مدمرة، وكنا نحن اللبنانيين وقودها وبعض ادواتها، منذ ١٧ عاما بدأت حملة اهالي المخطوفين والمفقودين واصدقاء لهم، سعيا ومناشدة للدولة من اجل اطلاقهم وفي مرحلة لاحقة من اجل الاستقصاء والتحري لتحديد مصير احبائهم.

قبل عشرة اعوام اعلنت نهاية العمليات العسكرية وانتهاء الحرب وبدأنا نسعى، وفي نفوسنا مرارة ما آلت اليه أحوالنا، الى تضميد جروحنا ونسيان ماضينا والركض وراء لقمة عيشنا.

منذ عشرة اعوام نلهث وننسى، وتتوالى المصائب، وننسى مع كل مصيبة جديدة تلك التي سبقتها، حتى بتنا ننسى أحيانا في المساء مصائب الصباح، ومن جملة من نسينا، عشرات الآلاف من اهالينا الذين يعيشون جروحا اثخنتهم ولم تندمل، انهم اهالي آلاف المخطوفين والمفقودين، ولم يكلف احد من مسؤولينا نفسه عناء الاجابة عن سؤال محير وبسيط: "اذا انتهت الحرب، اين هم اذا؟" وحدها لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين لم تنس ولم تتقاعس. حفنة من أمهات وزوجات تابعن التحرك، حفنة من أمهات وزوجات استمرت طوال ١٧ عاما في حمل قضية الالاف من اهالينا المخطوفين والمفقودين على كواهلهن المنهكة اصلا بعبء مصيبتهن، حفنة من أمهات وزوجات حطمن بصبر واصرار وعناد اشبه بالاعجاز جبل لامبالاتنا".

وألقت منى حشيشو كلمة المحامي سنان براج لوجوده في المستشفى، والذي كان احد الداعمين لنشاط اللجنة في الاعوام الماضية. واعتبرت "ان قضية المخطوفين من افظع منتجات الحرب، على المخطوف وعلى أهله، وقد بدأت مع الحرب عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٨٢ تأسست لجنة اهالي المخطوفين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية، وأخذتا تعنيان بقضية المخطوفين في لبنان.

سبعة عشر عاما عجاف مرت والاهالي يناشدون لجنة الدفاع ويستصرخون الضمائر دونما مجيب من السلطات الرسمية على مر العهود. وقد شكلت لجان ثلاث اعوام ١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٧ لمعرفة مصير هؤلاء المخطوفين، ولكن اعمال هذه اللجان ظلت طي الكتمان ولم تعلن نتيجتها لاهالي المخطوفين.

وتقدمت لجنتا الاهالي والدفاع بمشروع قانون يطالب السلطة التنفيذية بالاستقصاء والتحري عن مصير المخطوفين، فمن تجده يطلق ومن لا تجده تعلن وفاته في شكل جماعي. وقد حددت اللجنتان تاريخ بدء عمليات الخطف في ٢٦ شباط ١٩٧٥ وانتهائها بانتهاء الحرب في لبنان في ١٣/١٠/١٩٩٠.

ولم تأت المناشدة من فراغ، وانما استندت الى ما حصل في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وما حصل بعد ذلك في كل من الارجنتين وتشيلي اللتين سارعتا الى اعلان وفاة جميع الذين لم يعودوا من الحرب".

وختمت: "لا نعرف الاسباب التي تحدو بالدولة الى عدم استعمال اسلوب الاستقصاء والتحري".

رئيسة اللجنة وداد حلواني التي فُقد زوجها عام ١٩٨٢، عرضت المطالب كالآتي:

"- تشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها الاستقصاء الجدي عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين على الاراضي اللبنانية، واعلان نتيجة عملها في فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ تشكلها.

يقال لنا ان الدولة لا تستطيع ان تحدد المصير، وان هذه الحكومة لا علاقة لها بالاحداث التي ولدت مأساتنا. ونحن نقول الآتي:

- الدولة لها صفة الاستمرارية... وطالبنا كل الحكومات التي تعاقبت وصولاً الى الحكومة الحالية، ونحن اول من يدري - ودولة الرئيس سليم الحص ترأس لجنة دار الافتاء لمتابعة هذه القضية - نحن اول من يدري ان هذه الحكومة ليست سبب مأساتنا، وان اعضاءها هم ربما ابعد الوزراء عن الاحداث التي ولدت هذه المأساة.

ورغم ذلك، فهي مسؤولة عنا وعن ذوينا... لا بل نقول اكثر... انها ربما لهذا السبب مسؤولة اكثر من غيرها، لأننا نعتبرها قادرة ان تحضننا وأولادنا، ان تنصفنا، وتضع حداً لمأساتنا ومأساة اولادنا. كما ان العهد الجديد نطق باسم دولة القانون ووعد بانصاف الضعيف قبل القوي، وباعطاء كل ذي حق حقه. لذلك سنبقى نعتبر ان دولتنا مسؤولة عن المخطوفين والمفقودين ومسؤولة عنا وعن اولادنا. ولذلك سنبقى مطالبتنا موجهة اليها دون سواها.

- المطلوب اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذي المخطوفين والمفقودين يبعد عنهم شبح الجوع والبطالة والمرض، ويضمن لهم مستوى من العيش الكريم والحر.

يقولون لنا اننا نهدد مالية الدولة، وان كلفتنا باهظة عليهم. بالله عليكم، كيف يعرفون انها باهظة؟ هل احصونا اولاً ليستطيعوا معرفة ذلك؟ لسنا شحاذين، وما نطلب به حق ينضوي تحت اعتبارين: الاول معاملة الجميع بمقياس المساواة والعدالة والانصاف الذي تقره القوانين والانظمة اللبنانية المرعية الاجراء، والثاني عدم جواز معاقبة هؤلاء الضحايا في زمن السلم كما عوقبوا في زمن الحرب.

- ومطلبنا الثالث هو اعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوم الذاكرة والمخطوف، واقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف، يكون تخليداً لكل ضحايا الحرب ويشكل ادانة لجرائمها. يقولون لنا ان المجتمع يريد ان ينسى الحرب، وحذار اعادة فتح ملفاتها... ونحن نقول: نريد ان ننسى مثل المجتمع، وربما قبله او معه، لكننا ايضاً نريد الا تعود الحرب ثانية، ولذلك نريد يوما للذاكرة... لنتذكر دائما نحن والاجيال التي ستلينا، ان الحرب مدمرة، والخطف عملية قذرة، والعنف منبوذ ومحرم، وكذلك الانتقام".

ثم وقع الحاضرون عريضة بالمطالب لرفعها الى رئيس الجمهورية اميل لحود.

ويذكر ان النائب مروان فارس دعا اعضاء لجنة حقوق الانسان الى لقاء الاسبوع المقبل.

ب. س.

من رسائل القراء

مطالب شوفية

الشوف منطقة من لبنان لها ما لغيرها، لها حقوق كبقية المناطق اللبنانية. نطالب الدولة، انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة والانماء المتوازن على الارض اللبنانية، باحقاق الحق بين الجميع. الشوف يعاني ما يعانيه ويكابد ما يكابده، فالحرمان يبسط اجحافه على هذه الارض اللبنانية، التي تعتبر من اجمل مناطق لبنان، وحسب ما نعلم، ان الحكومة تسعى الى بسط العدل بين المواطنين، وتعتمد سياسة عدم التمييز بين منطقة واخرى، وتسعى الى اعتماد انماء المناطق المحرومة من العمران والمشاريع السياحية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك نرى لزاما علينا، بحكم مسؤولياتنا كممثل انماء قضاء الشوف، وبحكم التبعات التي نقوم بها، ان نعرض بعض المطالب الملحة والمحقة لمنطقة تعتبر من المناطق التي يجب الاهتمام بها ولفت النظر الى حاجاتها، نوجه هذه المطالب الى المسؤولين في الدولة، والى الوزراء والنواب، والى اجهزة الحكم، متمنين تحقيق المشاريع وتنفيذ المطالب الشعبية الضرورية حتى يتمكن هذا الشعب من الاضطلاع بدوره الفعال والنهوض بواجباته ومسؤولياته الملقاة على عاتقه.

والمطالب يمكن ايجازها بالآتي:

١ - اقامة محطة للابحاث العلمية الزراعية والبيطرية في حصروت قضاء الشوف. وهناك دراسة قدمت في هذا الخصوص الى وزارة الزراعة منذ زمن بعيد، وما زالت في الادراج.

٢ - انشاء ملعب رياضي دولي في الشوف اسوة بغيره من المناطق اللبنانية.

٣ - اين اصبح مشروع انشاء الكونسرفتوار الفني الموسيقي الذي اتخذ قرار في شأنه بممارسة نشاطه في مطلع العام ١٩٩٨، والذي طالب به المجلس منذ ثلاث سنوات (راجعنا الدكتور وليد غلمية وقدم المجلس الطلب).

٤ - انشاء استراحة سياحية في الشوف.

٥ - تحويل قلعة شميم الى اثر سياحي بارز، تمهيدا لجعلها احد الاماكن السياحية والاثرية المهمة في لبنان.

٦ - انشاء مدرسة مهنية في منطقة الشوف الاعلى اسوة بغيرها من المناطق.

٧ - تعزيز المواقع الاثرية في الشوف والكشف عن المغاور الطبيعية وتحويلها اماكن سياحية.

٨ - نطالب المسؤولين بانشاء مركز للدفاع المدني تستفيد منه منطقة الشوف بكاملها.

٩ - انشاء مركز سجل عقاري.

١٠ - انشاء فرع للانعاش الاجتماعي.

كما ان هناك الكثير من الامور الملحة التي لا يزال الشوف محروما اياها لم نذكرها لضيق المجال. والدولة تعرف المشاريع التي يحتاج اليها المواطن الشوفي.

نجيب البعيني